

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: التنمية الاجتماعية

بيان مقدم من المنظمة العالمية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

250612 200612 12-31154 X (A)



البيان

اهتداء بالكم الكبير للبحوث التي تكشف تزايد تعرض صغار الأطفال منذ مولدهم إلى سن ٨ سنوات للمخاطر، فإن المنظمة تناشد جميع الحكومات النظر في الفوائد المتعددة للمبادرات المكرسة لتحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتوفير التعليم للجميع.

واتفاقية حقوق الطفل وتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنون حالة أطفال العالم في عام ٢٠١٢، باعتبارهما مصدرين مرجعيين أساسيين، يشددان على القضايا الهامة ويوجهان إعداد مبادرات لإفادة أصغر وأضعف السكان وأشدهم احتياجاً إلى الدعم. وتُحث الحكومات وسائر الجهات المعنية على توفير رعاية وتعليم وخدمات تتسم بالجودة في مرحلة الطفولة المبكرة.

والنتيجة المؤكدة التي ستترتب على الاستثمار في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة هي زيادة فرص العمل في ميدان الطفولة المبكرة وفي الميادين ذات الصلة خارج هذا الميدان مثل الرعاية الطبية والصحية، والتغذية والخدمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يزيد الفرص المهنية المتاحة لقوة عاملة مدربة تدعم تحديد وتشبيد وصيانة مراكز الرعاية ورياض الأطفال، وتصنيع المعدات واللوازم الأساسية، وإنتاج سلع لتغطية الاحتياجات التغذوية.

وفي الوقت الذي تُحث فيه الحكومات على دعم مبادرات النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، تلفت المنظمة الانتباه إلى الفوائد التي لن تقتصر على بناء قدرات القوة العاملة بل ستسهم أيضاً في تنمية فرص اقتصادية مستدامة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وتحت المنظمة الحكومات على العمل من أجل القضاء على التفاوتات الجسدية وأوجه عدم المساواة في توفير فرص الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة المتصلة بالفقر ونوع الجنس والإعاقة واللغة والعرق والموقع (الريف مقابل الحضري). وإذا لم تُتخذ إجراءات مدروسة، فستظل الحكومات متخلفة عن الركب بدلاً من أن تبني القدرات التي تكفل رفاه أطفالها، الذين سيشكلون الجيل المقبل من المواطنين، وتكفل النمو الاقتصادي.

ويتعين على كل حكومة القيام بما يلي:

(أ) وضع و/أو مواصلة تحسين السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالأطفال منذ قبل مولدهم حتى ٨ سنوات، والتي تشمل إيلاء اهتمام لحماية صغار الأطفال وتنشيط مداركهم وفرص تعليمهم، وتقديم الدعم الاجتماعي والعاطفي، والرعاية الصحية والتغذية الكافيتين؛

(ب) توفير رعاية وتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لأصغر وأضعف الأطفال وأكثرهم استبعاداً في أرجاء العالم. وفي الوقت الحالي، لا يحصل إلا طفل من بين كل خمسة أطفال ممن تتراوح أعمارهم من ٣ إلى ٥ سنوات، من أبناء الأسر الحضرية الميسورة الحال في البلدان النامية، على رعاية وتعليم مخططين نظاميين أو غير نظاميين. ومن شأن وضع وتوسيع نطاق البرامج أن يتيح بدايةً جيدة لجميع الفتيات والصبيات؛

(ج) الإقرار بأن النماء في مرحلة الطفولة المبكرة يتحقق ضمن بيئات متنوعة، منها المنزل ومراكز رعاية الأطفال ودور الحضانة ورياض الأطفال والمجتمع بصفة عامة وكذلك الجمعيات الدينية وبيئات الرعاية الخاصة والبديلة، وإدماج كل منها في خطط الحكومات؛

(د) الاستثمار في إعداد موظفين مدربين تدريباً جيداً في ميدان الطفولة المبكرة، يشكلون عناصر أساسية لتقديم خبرات نموذجية لمساعدة كل طفل على الإزدهار وبلوغ كامل إمكانياته؛

(هـ) تطوير أو تدعيم مقدرة المؤسسات التعليمية على بناء القدرات ووضع استراتيجيات للقيادة والبحث لتحسين النماء في مرحلة الطفولة المبكرة لجميع الأطفال، ومنهم المعوقون، على نحو يناسب المصلحة الوطنية؛

(و) إقرار وإظهار ضرورة حصول الموظفين العاملين في ميدان الطفولة المبكرة على أجر كافٍ باعتبار ذلك عنصراً حاسماً في جودة برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.